اقتصاد

مصر: تقليل الدعم قد يطاول التعليم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الاثنين، لإقرار المراجعة الثالثة لبرنامج التمويل الذي يتيح لمصر صرف شريحة بقيمة 820 مليون دولار، اجتمع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت الماضي، مع وزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف، وسط أنباء عن نية الحكومة الجديدة التي تشكلت برئاسة مصطفى مدبولي، اتخاذ المزيد من الإجراءات الخاصة بخفض الدعم المقدم للمواطنين، ومنها الدعم الحكومي المقدم إلى قطاع التعليم. وتوقع مراقبون أن الحكومة المصرية، قد تُقدم على خطوة كانت قد أجلتها لفترات قبل ذلك، في إطار مواجهة الزيادة السكانية والحد من فاتورة الدعم، وهي قصر مجانية التعليم على طفلين فقط واستبعاد الطفل الثالث من التعليم الحكومي المجاني في الأسر الحديثة، وذلك بعد أن جرت مؤخراً سلسلة اجتماعات بين ممثلين عن وزارات الصحة والتعليم والأوقاف.

وقال أستاذ علم الاجتماع السياسي المصري، الدكتور سعيد صادق، في حديث لـ«العربي الجديد» إن «طرح هذا الموضوع الذي يمس تعليم الملايين ومستقبل البلاد، قد يقلق الرأي العام حول استراتيجية الحكومة، فهل حل الأزمة الاقتصادية يتطلب خفض ميزانية التعليم التي تتراوح ما بين 2 إلى 3% من الميزانية؟». وأكد الخبير في الاجتماع السياسي أنه «من الواضح عدم وجود استراتيجية قومية مستقرة وثابتة، خاصة في قطاع استراتيجي مرتبط بالأمن القومي للبلاد مثل التعليم، فهو قطاع يجب ألا يتأثر بتغيير وزير، ويتبع فقط استراتيجية ثابتة»، مضيفاً أن «أي وزير جديد يجب أن تكون وظيفته متابعة الاستراتيجية وتنفيذها، لا الارتجال وخلق سياسة جديدة».

ويتطلب القرار الذي تدرسه الحكومة، موافقة مشيخة الأزهر، التي يبدو أنها تحفظت على تلك الخطوة، وهو ما استدعى لاحقاً إشراك وزير الأوقاف أسامة الأزهري، مستشار رئيس الجمهورية السابق للشؤون الدينية في المشاورات الجارية، وتكليفه بإعداد رؤية شرعية شاملة تمهيداً للخطوة المرتقبة، توضح مدى تطابقها مع الشرع، وحق ولي الأمر أو الحاكم في اتخاذ إجراءات تصب في الصالح العام. وتعمل الحكومة المصرية منذ سنوات عدة، وتحديداً منذ بدء الاعتماد الواسع على آلية الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، على خفض حجم الدعم المقدم في الموازنة عبر مجموعة من الإجراءات التي لم تجرؤ حكومات سابقة على المساس بها، مثل رفع أسعار المحروقات والتي بلغت مستويات قياسية، ورفع أسعار الخبز المدعم، وزيادة أسعار شرائح الكهرباء، ومنع إصدار بطاقات تموينية جديدة للمتزوجين حديثاً، وقصر الدعم التمويني في البطاقات القديمة على طفلين فقط واستبعاد الطفل الثالث، إضافة إلى قصر الدعم النقدي في برنامج المساعدات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة» الخاصة بالفئات الأشد احتياجاً على طفلين فقط في الأسرة بدلاً من ثلاثة أطفال منذ الأول من يناير/كانون الأول 2019. وقررت الحكومة المصرية الأسبوع الماضي زيادة أسعار مجموعة واسعة من منتجات الوقود، للمرة الثانية خلال سنة 2024، في خطوة اعتبر مراقبون أنها تستهدف الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي على المراجعة الثالثة لبرنامج قرض موسع، بعد تأجيل لأكثر من ثلاثة أسابيع.

سياح يرتدون أزياء كورية تقليدية، سيول، 18 يوليو 2024 (كيم جاي هوان/Getty)

السياحة الكورية تصل إلى مستويات ما قبل كورونا

ارتفع عدد الأجانب الذين يزورون كوريا الجنوبية إلى ما يقرب من 96% من مستويات ما قبل الجائحة في الشهر الماضي، بحسب ما ذكرت وكالة ترويج السياحة التي تديرها الدولة أمس الاثنين. واستقبلت كوريا الجنوبية حوالي 1,42 مليون سائح دولي في يونيو/ حزيران، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 47,5% عن العام الماضي، وفقاً لمنظمة السياحة الكورية. ويمثل هذا الرقم 96% من 1,48 مليون أجنبي زاروا كوريا في يونيو 2019 قبل تفشي جائحة كوفيد-19. تجدر الإشارة إلى أن أعداد السياح من الولايات المتحدة وتايوان تجاوزت مستويات ما قبل الجائحة بنسبة 44% و21,8% على التوالي. وبلغت نسبة الوافدين من اليابان والصين 91% و84% من أرقام ما قبل الجائحة.

لقطات

قطر تُناقش فرص استثمار في ماليزيا

ناقشت غرفة قطر علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين قطر وماليزيا، والفرص الاستثمارية المتاحة في ولاية برليس. كما ناقشت الغرفة؛ وفق بيان أمس الاثنين، أهم المحفزات والتسهيلات التي توفرها ماليزيا لجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى دعوة المستثمرين القطريين إلى الاستثمار في الولاية. أشاد النائب الأول لرئيس غرفة قطر محمد الكواري، بالعلاقات التجارية بين البلدين، منوهاً بأن هناك اهتماماً مشتركاً بتطوير العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب. وأكد حرص غرفة قطر على تعزيز التعاون بين القطاع الخاص القطري ونظيره الماليزي، منوهاً بأن الغرفة تشجع أصحاب الأعمال القطريين على الاستثمار في ماليزيا.

توسيع التعاون بين السعودية وكوريا الجنوبية

التقت وزيرة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والناشئة في كوريا الجنوبية، وو يونغ-جو، امس، بوفد من وزارة التجارة السعودية، برئاسة وزير التجارة، ماجد بن عبدالله القصبي. وناقش الطرفان سبل التعاون في مجال الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، مثل إنشاء هيئة استشارية للسياسات، فيما جاء هذا الاجتماع بناء على طلب من الوزير القصبي الذي قام بزيارة كوريا الجنوبية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وفقا لوكالة يونهاب الكورية. واقترحت وزارة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم والناشئة على وزارة التجارة السعودية إنشاء الهيئة الاستشارية للسياسات؛ من أجل الحفاظ على زخم التبادل و توسيع التعاون بين البلدين.

الكويت: تنفيذ 43 عملية اندماج واستحواذ

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية تنفيذ 43 عملية اندماج واستحواذ منذ تاسيسها وحتى 31 مارس/آذار 2024 بقيمة 1,77 مليار دينار (5,79 مليارات دولار)، منها ست عمليات العام الماضي. ولفتت الهيئة في تقريرها الثالث عشر الصادر أمس، إلى ان عام 2012 سجل أكبر عدد عمليات استحواذ إلزامي بنحو أربع عمليات قيمتها هي الاكبر على مدار الاعوام السابقة وذلك بنحو 719,02 مليون دينار. اما العام المُنتهي في 31 مارس/آذار 2024 فقد شهد تنفيذ خمس صفقات اندماج واستحواذ أبرزها تنفيذ الاستحواذ الإلزامي المقدم من بين التمويل الكويتي «بيتك» على جميع أسهم البنك الأهلي المتحد – الكويت بـ126,51 مليون دينار.

إثيوبيا على أبواب صندوق النقد

مصطفى عبد السلام

إقدام إثيوبيا أمس على تعويم عملتها، البر، وخفضها 30%، ليس بالأمر المفاجئ أو الصادم بالنسبة للكثير من متابعي الشأن الإثيوبي وحالة الاقتصاد المتردية في السنوات الأخيرة، فقد سبق قرار التعويم مؤشرات تؤكد أن الدولة تشهد أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، وأنها في طريقها للانضمام إلى الدول المتعثرة وربما المفلسة في وقت لاحق والواقفين على أبواب صندوق النقد الدولي إذا ظلت الأمور على حالها، وأنها في الطريق للانضمام إلى قائمة تحتوي أسماء دول عدة لجأت للصندوق والدائنين لإنقاذها من فخ الإفلاس.

فالدولة الواقعة في القرن الأفريقي وتتباهى بأنها بنت واحد من أكبر السدود المائية في العالم، تعاني زيادة أعباء ديون تتجاوز 28 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم قياساً إلى الإيرادات الدولارية الضعيفة. كما تعاني من موجة غلاء وارتفاع كبير في التضخم والبطالة والفقر، ونقص حاد في العملات الأجنبية، وعجز كبير في ميزان المدفوعات، وكان من نتاج تلك الأزمات التخلف عن سداد ديونها نهاية 2023 وخفض التصنيف الائتماني.

هناك أسباب عدة وراء هذا التدهور الاقتصادي من أبرزها زيادة المخاطر الجيوسياسية وغياب الاستقرار السياسي، فالدولة شهدت نزاعات مسلّحة في السنوات الأخيرة، واندلاع حرب أهلية شرسة في منطقة تيغراي كان من نتاجها هروب السياح والمستثمرين الأجانب وتهاوي النمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق العسكري.

لكن واحداً من الأسباب الأبرز لتلك الحالة الاقتصادية المتردية هو بناء إثيوبيا سد النهضة بما يفوق إمكانات الدولة المالية وقدرتها على سداد القروض المخصصة لتمويل كلفة تشييد السد، والبالغة نحو 4,8 مليارات دولار. وهذه التكلفة مثلت ضغطاً شديداً على موازنة الدولة الفقيرة وقطاعها المصرفي وسوق الصرف والمواطن في الداخل أو الخارج.

هذا التردي دفع إثيوبيا إلى التعثر عن سداد عوائد سندات بقيمة 33 مليون دولار كانت مستحقة في ديسمبر/كانون الأول الماضي، والتقدم بطلب لإعادة هيكلة الديون، كما دفعت الحكومة إلى سرعة الارتماء في حضن الدائنين والتفاوض معهم بشأن الحصول على قرض ضخم، حيث من المقرر أن تحصل إثيوبيا على 10,7 مليارات دولار من صندوق النقد والبنك الدوليين ودائنين آخرين.

إثيوبيا، ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، باتت على موعد مع سنوات من الاضطرابات المالية، وغلاء في المعيشة وزيادات قياسية في الأسعار وموجات تضخم مع رفع الدعم عن السلع والخدمات الرئيسية. والمواطن هو من يدفع ثمن مغامرات حكومة أرادت أن تلعب دوراً إقليمياً ودولياً أكبر من قدرات الدولة.

نمو اقتصاد المغرب... تفاؤل تهدّده المياه

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أفضى عدم استقرار محاصيل الحبوب في الأعوام الأخيرة إلى التخفيف من تفاؤل الحكومة المغربية حول النمو الاقتصادي المتوقع، حيث يبقى مرتهناً للظروف المناخية، علماً أن الزراعة تساهم بحوالي 15 في المائة في الناتج الإجمالي المحلي. وتبدي الحكومة نوعاً من التفاؤل عندما تكشف عن فرضيات النمو الاقتصادي للعام المقبل، حيث تتوقع وزارة الاقتصاد والمالية بلوغ 4,6 في المائة، وهو معدل يتجاوز المتوسط المسجل في الأعوام الأخيرة الذي يبقى في حدود 3 في المائة.

وينتظر أن يأتي النمو الاقتصادي في العام الحالي دون توقعات الحكومة، حيث سينحصر في 3,3 في المائة، بعدما كانت تراهن المندوبية السامية للتخطيط على بلوغ 3,7 فيي المائة عبر قانون مالية السنة. غير أن معدل النمو لن يتجاوز 3 في المائة العام الحالي، حسب تقديرات البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط، إذ ترد المؤسستان ذلك التراجع الحاد للإنتاج الزراعي، رغم صمود القطاع غير الزراعي. ويأتي خفض معدل النمو في العام الحالي في سياق متسم بانخفاض إنتاج الحبوب في الموسم الحالي بنسبة 43 في المائة مقارنة بالموسم الذي سبقه، كي يصل إلى 3,11 ملايين طن. وتأثر ذلك المحصول بضعف التساقطات المطرية، التي أفضت إلى خفض المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة 33 في المائة، لتستقر عند 2,5 مليون هكتار في الموسم الحالي، مقابل 3,7 ملايين هكتار في الموسم الماضي. ولن تسلم محاصيل أخرى من تأثيرات ضعف التساقطات المطرية في الموسم الحالي، وهو ينتظر أن يتجلى أكثر بالنسبة لإنتاج الزيتون الذي يواجه، حسب الخبير الزراعي ياسين أيت عدي، ضعف الأمطار وارتفاع الحرارة ومنع السقي عن المزارعين في ظل ندرة المياه في السدود. ويرى أيت عدي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن التراجع الحاد لمخزون المياه المخصص للري عبر السدود إلى أقل من مليار متر مكعب في الصيف الحالي سيؤثر سلبا على إنتاج العديد من الخضر والفواكه. وتؤكد المندوبية السامية للتخطيط أن تدهور الظروف المناخية، يمكن أن تعيق عودة الإنتاج الفلاحي إلى مستواه الطبيعي وتؤدي إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالتحديات البنيوية للاقتصاد المغربي. ذلك ما يشدد عليه الخبير في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، الذي يرى أن السياسة الزراعية التي راهنت على التصدير على حساب الزراعة الأسرية، لم تتخلص من الارتهان للأمطار التي تتأثر في الأعوام الأخيرة بالتغيرات المناخية.

مال وسياسة

تهديدات الحرب تربك طيران لبنان... وأسواق الغذاء تترقب

تداعيات هجوم الجولان

ارتبكت حركة الطيران في لبنان، أمس الاثنين، على وقع تصاعد التهديدات الإسرائيلية بتوسيع الحرب على حزب الله في وقت يصرّ فيه الاحتلال على اتهامه بإطلاق صاروخ على مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، السبت، رغم نفيه مسؤوليته، سارعت شركات طيران إلى تعليق أو تأجيل رحلاتها إلى بيروت كإجراء احترازي مرتبط بالتطورات الأمنية الراهنة. وتراقب هذه الإجراءات مع تجديد العديد من الدول والسفارات الأجنبية دعوة رعاياها إلى مغادرة لبنان أو عدم السفر إليه في ظلّ تدهور الأوضاع واحتمال أن تشهد المواجهات العسكرية تصعيداً في الساعات المقبلة، الأمر الذي أثار بلبلة في الشارع اللبناني الذي يترقب الأحداث وسط خشية من شنّ الاحتلال عدواناً واسعاً على الأراضي اللبنانية.

بيروت ـ رينا الجقال

مسافرون ينتظرون في مطار رفيق الحريري الدولي، أمس الاثنين، بعد الغاء بعض الرحلات (حسام شاهين/الأناضول)

على وقع تصاعد التهديدات الإسرائيلية بتوسيع الحرب على حزب الله في وقت يصرّ فيه الاحتلال على اتهامه بإطلاق صاروخ على مجدل شمس في الجولان السوري المحتل، السبت، رغم نفيه مسؤوليته، سارعت شركات طيران إلى تعليق أو تأجيل رحلاتها إلى بيروت كإجراء احترازي مرتبط بالتطورات الأمنية الراهنة. وتراقب هذه الإجراءات مع تجديد العديد من الدول والسفارات الأجنبية دعوة رعاياها إلى مغادرة لبنان أو عدم السفر إليه في ظلّ تدهور الأوضاع واحتمال أن تشهد المواجهات العسكرية تصعيداً في الساعات المقبلة، الأمر الذي أثار بلبلة في الشارع اللبناني الذي يترقب الأحداث وسط خشية من شنّ الاحتلال عدواناً واسعاً على الأراضي اللبنانية.

مخاوف شركات الطيران

وظهرت أولى تداعيات الأحداث الأمنية على القطاع السياحي – الاقتصادي، الذي كان يُعدّ حتى يوم السبت الماضي «منتعشاً»، رغم الحرب الدائرة على الحدود الجنوبية مع فلسطين المحتلة منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ظلّ توافد السياح بشكل لافت ولا سيما اللبنانيين المقيمين في الخارج، بخاصة الدول الخليجية والعربية، إذ تأثرت حركة الطيران بشكل ملحوظ منذ حادث مجدل شمس، في ظلّ إجراءات شركات الطيران الاحترازية. وشهد مطار بيروت تغييراً في مواعيد عدد من الرحلات، أمس الاثنين، وذلك نتيجة تصاعد التوتر بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله. وفي السياق، ذكرت شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية، أمس، أن عدم انتظام مواعيد رحلاتها الجوية يتعلق بمخاطر التأمين في ظل تصاعد التوتر بين إسرائيل وحزب الله، والذي سبّب إلغاء بعض الرحلات أو تأخرها في مطار بيروت. من جهتها، قالت مجموعة لوفتهانزا، في بيان، أمس، إنها علّقت رحلاتها الجوية إلى مطار بيروت حتى الخامس من أغسطس/ آب المقبل، بسبب الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وأضافت الشركة أن الرحلات الجوية التابعة للمجموعة، وهي الخطوط الجوية الدولية السويسرية وبورو وينغز ولوفتهانزا، جرى تعليقها «كإجراء احترازي». وأعلنت الخطوط الجوية الفرنسية (إير فرانس)، في بيان، أمس، تعليق رحلاتها بين مطار باريس شارل ديغول وبيروت يومي 29 و30 يوليو/ تموز، مؤكدة أنها تراقب الوضع في لبنان لحظة بلحظة.

إلغاء حجوزات

قال مصدرٌ في وزارة السياحة اللبنانية لـ«العربي الجديد»، إنّ «عدداً من الحجوزات الملغى، وهناك عددٌ كبيرٌ من السياح أقدموا على تقريب مواعيد مغادرتهم البلاد، تخوّفاً من أي ضربة إسرائيلية أو إقفال مطار بيروت الدولي، علماً أن هؤلاء كانوا ينوون البقاء لمدة أطول لقضاء موسم الصيف مع عائلاتهم، لكنّ للأسف ما حصل غير وجهتهم، ما سينعكس كثيراً على الاقتصاد والسياحة في البلاد، ولا سيما أنّ القطاع يعوّل بشكل أساسي وبالدرجة الأولى على المغتربين». وأشار المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، إلى أنّ «القطاع تأثر بالتطورات الأمنية وسيتأثر أكثر في الساعات المقبلة في ظلّ تصاعد التهديدات، ولا نستبعد مغادرة العديد من المغتربين الذين لديهم أشغالهم وأعمالهم في الخارج، رغم أنّ الأجواء تشي بأنّ لا ضربة موسّعة أو حربا شاملة، لكن لا يمكن ضمان ذلك، فنحن نتعامل مع عدو، من هنا نأمل بأن تهدأ الأمور، لأن البلد لا يحتمل اقتصادياً وكان يعوّل كثيراً على موسم الصيف للنهوض، وقد شهد منذ بدء الموسم انتعاشاً كبيراً رغم كل الأحداث».

> شركات طيران تلغي رحلات... والسياحة أكثر المتضررين

لا تهافت على شراء الغذاء

على الصعيد الغذائي، طمأن رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني البحصلي إلى أنه «لن تكون هناك مشكلة في الوقت الحاضر متصلة بانقطاع المواد الغذائية».

وقال البحصلي لـ«العربي الجديد»: «لم نلحظ بعد أي زيادة غير طبيعية لناحية الطلب على المواد الغذائية في اليومين الماضيين، أو ارتفاع في الأسعار، خصوصاً أن الحرب مستمرة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وسبق أن حصل أكثر من تصعيد عسكري خلال هذه الفترة، وبالتالي الناس تأقلموا نوعاً ما مع هذا الواقع، وهم يشترون حاجياتهم». وأضاف: «طبعاً نحن في حالة ترقب خصوصاً خلال الساعات الـ24 أو الـ48 المقبلة، ولن تكون هناك مشكلة في الوقت الحاضر ولا خوف من انقطاع المواد طالما ما زلنا في وضع طبيعي من ناحية تسليم واستلام البضائع وعلى صعيد عمل المرافئ العامة». في المقابل، لفت البحصلي إلى أنّ «البضائع موجودة ولا مشكلة من ناحية وجود الغذاء وهو العنصر الأول في الأمن الغذائي، لكن الخشية على العنصر الثاني وهو الوصول إلى الغذاء، أي إيصال البضائع، أو نزول صاحب المتجر إلى محله أو المواطن لشراء حاجياته في حال قطع الطرقات أو تعرضها للقصف، من هنا الترقب سيّد المشهد، ولا أحد يمكن أن يتوقع ماذا يمكن أن يحصل، لكن دعوتنا كانت منذ اليوم الأول وتبقى أن تؤدي الجهود الدبلوماسية إلى ابعاد لبنان عن شبح الحرب». من جهته، قال مصدرٌ مسؤولٌ في وزارة الاقتصاد لـ«العربي الجديد»، إنّ «الحركة طبيعية جداً في الأسواق والسوبرماركت ولم نلحظ أي تهافت للمواطنين لشراء المواد الغذائية».

خسائر ميناء الحديدة قد تصل إلى 312 مليون دولار

تعز ـ فخر العزب

تتفاوت تقديرات حجم الخسائر المتوقعة نتيجة الغارات الإسرائيلية على مدينة الحديدة الساحلية غربي اليمن، حيث شنت 20 طائرة غارات جوية في 20 يوليو/ تموز الجاري على ميناء الحديدة ومحطة رأس الكثيب الكهربائية ومبنى الشرطة العسكرية والأمن السياسي. واستهدفت الغارات بصورة رئيسية خزّانات الوقود في الميناء ما سبّب اندلاع حرائق ضخمة استمرت عدة أيام، بالإضافة إلى تدمير رافعات في الميناء، ما يضاعف من حجم الخسائر الاقتصادية للحوثيين نتيجة هذه الغارات. واستهدفت الغارات الإسرائيلية المرفأ الذي يعدّ بوابة رئيسية لواردات الوقود والمساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله «الحوثيين» ما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص، بحسب وسائل إعلام تابعة للحوثيين. كما استهدفت الغارات بعض الرافعات في الميناء فضلاً عن العشرات من خزّانات النفط والذي يستخدمها الحوثيون لتخزين النفط القادم من إيران والمستخدم في أغراضهم المدنية والعسكرية. وأكد مسؤول في المنفذ البحري الاستراتيجي لوكالة فرانس برس أن حجم الأضرار المادية للضربة الإسرائيلية على ميناء الحديدة في غرب اليمن، بلغت نحو 20 مليون دولار من دون احتساب الخسائر النفطية. وقال نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ البحر الأحمر التابعة للحوثيين والمسؤولة عن الميناء نصر النصيري إن الخسائر «تتجاوز عشرين مليون دولار بالنسبة للميناء، أما المنشآت النفطية فالتقدير متروك لوزارة النفط». وأضاف: «هناك أضرار مادية لحقت بالميناء ولحقت بالمنشآت النفطية، من تلك الأضرار تدمير رافعات جسرية عدد اثنين وقطعة بحرية وعدد من المرافق والمباني الخاصة بالمؤسسة في الميناء». وأشار النصيري أيضاً إلى أضرار لحقت بالأرصفة أدت إلى «توقف أنشطة الميناء خلال فترة محددة». لكن ليل الثلاثاء الماضي، رست سفينتا حاويات في ميناء الحديدة للمرة الأولى منذ الغارات، بحسب ما أفادت وسائل إعلام تابعة للحوثيين. إلى ذلك قالت صحيفة «إسرائيل هيوم» في تقرير لها إن جماعة الحوثي تجني نحو 3 ملايين دولار يومياً - من خلال استخدام ميناء الحديدة، الشريان الرئيسي لاقتصادهم، والذي يستورد من خلاله التنظيم الإرهابي السلع والأغذية والأسلحة الإيرانية. ونقلت الصحيفة معلومات عن عدة مصادر إعلامية عربية أن جيش الاحتلال قصف 20 منشأة لتخزين الوقود، معظمها داخل الميناء نفسه أحدثت حرائق هائلة، كما ضربت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مواقع عسكرية للحوثيين تستخدم لتخزين الأسلحة من إيران، ومحطة كهرباء رأس الخطيب. وبشأن تكلفة الهجوم، وما هي الأضرار المقدرة التي من المتوقع أن يتكبدها الحوثيون؟ أوردت الصحيفة أرقاماً تقريبية للتكلفة التشغيلية للطائرات التي شاركت في القصف وتكلفة الوقود وإمداد الطائرات به أثناء رحلتها نحو الحديدة. وقالت الصحيفة: بتحفظ، يمكن القول إن الهجوم الإسرائيلي التاريخي على اليمن كلف على الأرجح 6 ملايين دولار على الأقل، وربما تجاوز 10 ملايين دولار، اعتماداً على عدد الطائرات والمعدات الإضافية المشاركة، ونوع الذخائر، وكمياتها، وأكثر من ذلك.

في المقابل، تحدثت الصحيفة عن الخسائر المحتملة التي تكبدتها جماعة الحوثي جراء القصف، حيث أشارت إلى أنها تكسب حوالي 3 ملايين دولار يومياً من ميناء الحديدة، و«من المتوقع أن تستغرق إعادة إعماره ما بين ستة أشهر وعام». وأكدت أن إغلاق الميناء بالكامل من شأنه أن يجبر الحوثيين على نقل كل التجارة إلى ميناءي الصليف ورأس عيسى، اللذين لن يكونا قادرين على التعامل مع مثل هذه الكميات من البضائع. وفي سيناريو يتم فيه تقليص سعة الشحن في ميناء الحديدة بنسبة 20% لمدة ستة أشهر، فإن الحوثيين سيخسرون حوالي 108 ملايين دولار من التجارة وحدها.

> مدة إصلاح الأضرار تتراوح بين ستة أشهر وعام واحد

وأردفت: «في سيناريو أكثر شدة لهم، حيث يُغلق الميناء لمدة عام، وفي الأسبوعين اللذين تتجمد فيهما التجارة، يتمكنون من نقل 75% منها إلى الميناءين الأصغر حتى تتم استعادة الحديدة - فإن الحوثيين سيخسرون حوالي 312 مليون دولار».

بجانب الأضرار التجارية، تفيد «إسرائيل هيوم» بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف إعادة تأهيل محطة الطاقة ومرافق التخزين وغيرها، والتي قد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات. وعن الأضرار المباشرة الناجمة عن القصف، تشير الصحيفة العبرية إلى أن صور الأقمار الصناعية الأخيرة من القمر الصناعي الإسرائيلي EROS B كشفت عن تدمير حوالي ثلثي احتياطيات النفط والوقود في ميناء الحديدة. وبدا الميناء في حالة عملياتية مع وجود سفن حاويات على أرصفته، وقيام عمال بنقل الحاويات من جهة إلى أخرى عبر رافعات، بدت إحداها متضررة جراء القصف، وفق صور لـ«فرانس برس» جال في المكان. وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد أغار في 20 يوليو/ تموز على ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين، غداة تبنّي الحوثيين هجوماً بمسيّرة مفخّخة أوقع قتيلاً في تل أبيب.

تحقيق

مذاب مواصلات غزة

95% من المركبات متوقفة بسبب القصف وشح الوقود

95% من المركبات في قطاع غزة متوقفة بسبب تعرضها للتدمير الكلي أو الجزئي وعدم وجود الوقود، حسب ما يقوله الباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر لـ«العربي الجديد»، الأمر الذي دفع السكان إلى استخدام وسائل بديلة مثل الدراجات الهوائية والدواب

يوسف ابو وطفة

منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة يواجه الفلسطينيون معضلة كبيرة على صعيد توفير المواصلات والانتقال من منطقة لأخرى في ظل تكرار عمليات النزوح على مدار عشرة شهور متواصلة من الحرب. وخلال الأسابيع الأولى للحرب أوقف الاحتلال إمدادات الوقود، ما انعكس بالسلب على حركة المواصلات وجعل الفلسطينيين يبحثون عن بدائل أخرى لاستمرار الحركة في ظل الانتقال المتكرر. ومنذ بداية عمليات النزوح في 13 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بناء على طلب من جيش الاحتلال للسكان بالنزوح نحو المناطق الواقعة جنوب وادي غزة، أخذ واقع النقل والمواصلات بالتردي أكثر فأكثر، لا سيما مع وصول أعداد النازحين لأكثر من 1,2 مليون نسمة. ومع تكرار عمليات النزوح وشح الوقود، لجأ السكان للاعتماد على الزيوت المستخدمة في الطهي لتشغيل السيارات التي تعمل بالأساس بمادة السولار في مشهد أعاد للأذهان فترات الحصار الإسرائيلي الأولى عام 2007.

صعوبة الحركة

باتت الحركة صعبة للغاية، لا سيما أن أعدادا كبيرة من الحيوانات التي كانت تستخدم في النقل سابقاً مثل الحمير وغيرها انتفقت هي الأخرى نحو مناطق وسط وجنوبي القطاع، عدا عن قتل الاحتلال العشرات منها في عمليات القصف التي طاولت مدينة غزة وشمالها. وكانت أسعار المواصلات تراوح في السابق ما بين شيكل وثلاث شيكلات إسرائيلية على الأكثر، إلا أنها ارتفعت في الحرب الإسرائيلية على غزة لتصبح خمسة شيكلات على الأقل، وترتفع في أحيان أخرى لتصل إلى 20 شيكلاً إسرائيلياً (الدولار = 3,66 شيكلات). وباتت الحيوانات حالياً الوسيلة الأساسية للنقل في مناطق غزة والشمال في ظل الشح الكبير في السيارات وعدم وجود الوقود اللازم لتشغيل السيارات وارتفاع أسعاره بشكل مبالغ فيه مقارنة مع ما كان عليه الحال قبل الحرب.

20

كانت أسعار المواصلات تتراوح في السابق ما بين شيكل إلى ثلاثة شيكلات إسرائيلية على الأكثر، إلا أنها ارتفعت بعد الحرب الإسرائيلية على غزة لتصبح خمسة شيكلات في أقل حال، وترتفع في أحيان أخرى لتصل إلى 20 شيكلاً.

قفزة أسعار المواصلات

كانت أسعار المحروقات تراوح قبل الحرب على غزة ما بين خمس وسبع شيكلات إسرائيلية لكل لتر على صعيد البنزين والسولار، في حين وصلت الأسعار اليوم لتصبح 200 شيكل لكل لتر من البنزين و105 لكل لتر من السولار، أما زيت الطهي فيصل سعره إلى 55 شيكلاً لكل لتر. في الأثناء، يقول الفلسطيني محمد عبد العال إن المواصلات باتت تعتبر مهمة صعبة وقاسية في عمليات التنقل اليومية من مكان لآخر في مدينة غزة بفعل ندرة السيارات التي تعمل، عدا عن الدمار الكبير في البنية التحتية. ويضيف عبد العال، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن أسعار المواصلات قفزت بشكل كبير وهو أمر يجعل الحركة للضرورة القصوى فقط، لا سيما أن الحيوانات والدواب التي كان السكان يستخدمونها كبديل أصبحت قليلة، وبلغت إلى أن هذا البديل انعدم بشكل شبه كلي مع تكرار عمليات النزوح من مكان لآخر وتحول الكثير منها للعمل في مجال نقل المياه، وهو ما يجعل السكان يدفعون مبالغ كبيرة تصل إلى 20 شيكلاً لأقل حركة يومية، ويشدد على أن المواصلات في مدينة غزة وشمالها باتت قطعة من العذاب مع انعدام الأدوات والوسائل والارتفاع المبالغ فيه في أسعار المحروقات، ما ينعكس بالسلب على قدرة الفلسطينيين على الحركة.

> ارتفاع سعر لتر البنزين إلى 200 شيكل والسولار إلى 105

> غلاء الأجرة يدفع السكان نحو بدائل مثل الدراجات الهوائية

خسائر قطاع النقل

وفقا لبيانات الجهات الحكومية في غزة، فإن خسائر قطاع النقل والمواصلات بما في ذلك بنية الطرق في قطاع غزة بلغت أكثر من ثلاثة مليارات دولار، بسبب الحرب التي شنها الاحتلال على القطاع، حيث دمر الاحتلال حوالي 945 كيلومترا من الطرق في قطاع غزة، وهو ما يعادل 65% من شبكة الطرق بكلفة فاقت ملياري دولار. من جانبه، يقول الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر إن الاحتلال منذ اليوم الأول للحرب تعمد ضرب البنية التحتية الخاصة بالطرق إلى جانب شبكات المياه والصرف الصحي في القطاع. ويضيف أبو قمر متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن شح الوقود وانعدامه في مناطق شمال القطاع دفع المواطنين للانتقال من المركبات إلى الدواب، وهو ما انعكس بالسلب على المواطنين أو حتى السائقين في ظل عمل الآلاف سابقاً بنظام المياومة.

95% من المركبات متوقفة

وفق الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي، فإن 95% من المركبات متوقفة بسبب تعرضها للتدمير الكلي أو الجزئي وعدم وجود الوقود، وتحولت الدواب والحيوانات إلى وسيلة نقل أساسية، ويشير إلى أن أجرة المواصلات في مناطق الشمال تضاعفت خمس مرات مقارنة بفترة ما قبل الحرب، وبالتالي أصبحت المواصلات، حتى ولو لمسافات قريبة مكلفة، ودفعت نحو بدائل أخرى، مثل الدراجات الهوائية، ويلفت إلى أن الارتفاع الكبير في أسعار المواصلات بات يشمل حتى أجرة الانتقال عبر الدواب، حيث وصلت الأسعار حالياً لأكثر من خمس شيكلات في حين كانت في السابق لا تزيد عن شيكل واحد قبل فترة الحرب الإسرائيلية على غزة. ووفق أبو قمر، فإن غياب الأعلاف والأطعمة الخاصة بالدواب كان من بين العوامل التي دفعت نحو زيادة أسعار المواصلات المستخدمة في الشمال وانعكست بالسلب على المواطنين وتنقلهم يومياً من مكان لآخر. وحول خسائر البنية التحتية والطرق في القطاع، أكد تقرير صدر عن البنك الدولي والأمم المتحدة في إبريل/ نيسان الماضي أن كلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في غزة تُقدر بنحو 18,5 مليار دولار، أي ما يعادل 97% من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معاً عام 2022. ويخلص التقرير إلى أن الأضرار التي لحقت بمرافق ومنشآت البنية التحتية تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد (ومنها النقل والطرق)، حيث تشكل المباني السكنية 72% من الكلفة، في حين تشكل البنية التحتية للخدمات العامة، مثل المياه والصحة والتعليم 19%، أما الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية فتشكل 9% من هذه الكلفة. وقد خلّف الدمار كمية هائلة من الحطام والأنقاض تقدر بنحو 26 مليون طن قد تستغرق إزالتها والتخلص منها سنوات، حسب التقرير، الذي أكد أنه مع تدمير أو تعطيل 92% من الطرق الرئيسية، وتدهور البنية التحتية للاتصالات، أصبح إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية للسكان صعباً للغاية. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس الاثنين، أنّ حصيلة الحرب الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين في غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بلغت 39 ألفاً و363 شهيداً. أضافت أنّ إجمالي عدد الجرحى بلغ 90 ألفاً و923 جريحاً فلسطينياً، إلى جانب أكثر من 12 ألف مفقود، علماً أنّ معظم هؤلاء من الأطفال والنساء.

تدمير ممنهج للبنية التحتية لاقتصاد جنين

تشهد محافظة جنين وضعاً اقتصادياً صعباً نتيجة الاقتحامات والإغلاقات المتكررة، وسط تراجع حاد في عدد الزائرين للمحافظة، مع إغلاق حاجز الجلمة العسكري. واضطرت نحو 53% من الشركات والمنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة إلى تغيير طبيعة التعاقد، وتراجع القوة الشرائية والقدرة الإنتاجية بشكل حاد في المحافظة. وكان وزيرا الاقتصاد الوطني محمد العامور، والصناعة عرفات عصفور، تفقدا أول من أمس، الأوضاع الاقتصادية في محافظة جنين، في ظل التدمير الممنهج للبنية التحتية للاقتصاد الذي ينفذه الاحتلال، حسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وأطلع محافظ جنين كمال أبو الرب، الوزيرين العامور وعصفور والوفد المرافق لهما، على تداعيات العدوان الإسرائيلي على اقتصاد المحافظة، الذي يستهدف كل مكونات الحياة، بما فيها البنية التحتية للاقتصاد، وإغلاق حاجز الجلمة باستثناء، يومي الجمعة والسبت. وشدد أبو الرب على ضرورة إنجاز مشروع مدينة جنين الصناعية، وتنفيذ مشاريع استراتيجية تحتاجها المحافظة تنسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة، من أجل إنعاش اقتصاد المدينة المتضرر من جراء تداعيات العدوان.

طفلة تجمع متعلقات وسط حطام مركبات قصفها الاحتلال (علي حماد الله/ الأناضول)

تحقيق

تتراكم الخسائر في فرنسا من جراء عمليات التخريب التي طاولت مسارات القطار فائق السرعة، إضافة إلى استهداف كابلات الألياف الضوئية للاتصالات

خسائر التخريب في فرنسا

إصلاحات بملايين اليوروهات وتعويض الآلاف

باريس ـ **العربي الجديد**

لم تكد السلطات الفرنسية تعلن عن عودة القطارات فائقة السرعة إلى العمل بعد حرائق مقصودة أدت إلى توقف العديد من المسارات منذ يوم الجمعة الماضي، وإخلاء مطار بازل-ميلوز الجمعة «لأسباب أمنية»، حتى أتت ضربة أخرى، مع الإعلان يوم الاثنين عن أن شبكات الألياف الضوئية للعديد من شركات الاتصالات تعرضت لـ«التخريب» في ست مناطق بفرنسا لكن باريس لم تتأثر. وتأتي هذه العمليات بالتزامن مع انطلاق الألعاب الأولمبية في باريس، وتعويل الاقتصاد الفرنسي على هذه الدورة لضخ مليارات الدولارات في اقتصاد ينجو بالكاد من الركود، وتم تقدير خسائر تخريب القطارات بملايين اليوروهات، فيما تأثر 100 ألف مسافر سلباً، وسيتم تعويضهم، ما يزيد من حجم الخسائر. وتضاف إلى ذلك الخسائر المترتبة عن التخريب الذي طاول قطاع الاتصالات.

ووفق موقع «لو باريزيان» الفرنسي، استهدفت أعمال التخريب العديد من مشغلي الهاتف في ستة أقسام خلال الليل من الأحد إلى الاثنين، وتأثر مستخدمو شبكات الاتصالات SFR وBouygues و Free، بالضرر. ووفق المعلومات الحصرية للموقع، بين الساعة الواحدة صباحًا والثالثة من صباح الاثنين، أبلغت الشركة المشغلة SFR عن أعمال تخريب متزامنة في ست مقاطعات: هيرولت، وبوش دو رون، وواز، وميوز، ودروم، وآود. ويتضمن ذلك قطع كابلات الاتصالات. فيما أكدت شركة «فري» لـ«لو باريزيان» وقوع حوادث مشابهة في أودي وهيرولت ومارن وميوز وبوش دو رون وفوكلوز. وأدت عمليات التخريب إلى انقطاعات طاولت عملاء الهاتف الثابت والمحمول، في العديد من المناطق الفرنسية، باستثناء باريس التي تستقبل الألعاب الأولمبية، حيث لم تتأثر بهذه العمليات. وقال الادعاء يوم الأحد، إن تحقيقا فتح بالفعل بعد الحريق الذي اندلع في هوائي محول الهاتف بالقرب من تولوز خلال الليل من الخميس إلى الجمعة. وتأتي هذه الإجراءات بعد ثلاثة أيام من أعمال التخريب التي استهدفت العديد من منشآت السكك الحديدية، وجاءت الأعمال في شكل حرائق متعمدة، أضرمت بهدف الإضرار بمنشآت الخطوط السريعة.

وقال وزير النقل الفرنسي باتريس فيرجريت إن جميع القطارات فائقة السرعة في فرنسا عادت للعمل بشكل طبيعي بحلول صباح الاثنين بعدما عمل مهندسو السكك الحديدية على مدار الساعة لإصلاح الأضرار. وأكد الوزير لإذاعة «أر تي إل» أن تكلفة التخريب «من المرجح جداً» أن تصل إلى ملايين اليوروهات، بما في ذلك «الخسائر التجارية» و«تكاليف الإصلاح».

فيما شرح فيرجريت، لموقع «ليبراسيون» الفرنسي أن 100 ألف شخص تأثروا في النهاية بتخريب خطوط القطار فائق السرعة خلال الليل من الخميس إلى الجمعة، وليس 800 ألف. وأضاف أن هؤلاء المسافرين «كثيرون منهم كانوا في إجازة، اضطروا إلى تأخير أو إلغاء رحلاتهم». وأكد الوزير أنه سيتم تعويضهم بالكامل. وتمكن المستخدمون الآخرون البالغ عددهم 700 ألف «من إكمال رحلتهم».

وأضاف الوزير للموقع ذاته، أنه لم يتم جرد التكلفة الإجمالية الناجمة عن عمليات التخريب المنسقة خلال الليل من الخميس إلى الجمعة، «ولكن من الواضح أن هذه ستكون مبالغ كبيرة بين «خسارة الإيرادات التجارية، من حيث سداد 100 ألف تذكرة والتعويض عن التأخير، ونفقات الإصلاح وتعزيز مراقبة الشبكة». وأعلن الوزير عن «تقييم هذا الأسبوع» ووعد بأن هذه التكاليف لن يكون لها تأثير على أسعار تذاكر شركة القطارات السريعة.

وتابع: «يقوم ألف وكيل صيانة و250 عنصر أمن للسكك الحديدية و50 طائرة بدون طيار ومروحيات بمراقبة 28 ألف كيلومتر من الشبكة حتى إشعار آخر». وأشار الوزير إلى أن المراقبة في إيل دو فرانس قد تم تعزيزها بالفعل لأنها كانت بالفعل موضوع «محاولات تخريبية». وقال إنه «يتم إنفاق 35 مليون يورو كل عام من قبل شركة SNCF لحماية الشبكة». وأعلن رئيس الوزراء غابرييل أتال أن هذه العمليات كانت «مجهزة ومنسقة». ونقلت «لو موند» الفرنسية عن وزير الداخلية جيرالد دارمانين قوله إن السلطات تبحث في نظرية مفادها أن حركات يسارية متطرفة كانت وراء هجمات الجمعة. وعشية حفل الافتتاح، أعرب باتريك مارتن، رئيس منظمة ميديف التي تمثل أصحاب العمل في فرنسا وتضم 750 ألف شركة، عن اقتناعه بأنه ربما ليس على الفور، ولكن مع مرور الوقت، فإن دورة الألعاب الأولمبية في باريس سيكون لها «تأثير إيجابي للغاية على الاقتصاد الفرنسي، وعلى صورة فرنسا، وعلى الاقتصاد الفرنسي». وتابع في حديث إلى موقع فرانس إنفو أنه على المدى الأقصر، «نحن مقتنعون بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,3 إلى 0,4% ستتحقق خلال الربع الثالث»، مكرراً تقديرات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بالنسبة إلى تسجيل مبيعات التذاكر والإيرادات المرتبطة ببيع حقوق البث للألعاب الأولمبية. ويشارك في الألعاب الأولمبية نحو 10700 رياضي في الفترة من 26 يوليو/تموز إلى 11 أغسطس/آب. وأدت الاستثمارات التي تم ضخها في قطاع البناء الفرنسي قبل الحدث إلى إنعاش الصناعة، فيما أدى العدد المرتفع من الزوار إلى زيادة الطلب والنشاط في قطاعات الخدمات. وببيع 9,3 ملايين تذكرة من أصل 10 ملايين حتى الآن، وأصبحت أولمبياد باريس 2024 أكثر الألعاب الأولمبية مبيعاً للتذاكر في تاريخ الحدث.

وتتراوح أسعار التذاكر من حوالي 97 دولارا إلى أكثر من 2900 دولار، كما اشترى حاملو التذاكر الأغلى سعرا حزمة تشمل الطعام مقابل 4200 دولار.

التخريب عطّل حركة القطارات، 26 يوليو 2024 (Getty)

تعويضات تطاول 100 ألف متضرر من تخريب مسار القطارات

ميزانية الألعاب الأولمبية

تقدر الميزانية الرسمية لأولمبياد باريس بـ9,5 مليارات دولار، كما تقدر نفقات الدولة المضيفة بنحو 10,8 مليارات دولار. ومن المتوقع أن تساهم الألعاب بنحو 7,2 مليارات إلى 12 مليار دولار في منطقة باريس، بحسب بيانات مركز القانون والاقتصاد الرياضي (CDES) الذي يتخذ من فرنسا مقرا له. ومن المتوقع أن يوفر الحدث 181 ألف فرصة عمل، وسيكون بمثابة رافعة لتعزيز النشاط الاقتصادي والتوظيف، بحسب اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية في باريس.

هجمات الجولان ترفع سعر النفط وتربك الأسواق

تعرف الأسواق تحديات مختلفة المشارب في حين تزيد تداعيات هجمات الجولان، ارتباك المستثمرين

لندن ـ **العربي الجديد**

تعرف الأسواق الدولية تخبّطاً مستمراً خلال هذه الفترة، حيث لم تنتهِ المفاجآت عند الهبوط التكنولوجي الكبير الأسبوع الماضي، والذي أفضى إلى خسارة مؤشر «ناسداك» الأميركي تريليون دولار في يوم واحد الأربعاء الماضي، إذ يترقب المستثمرون التطورات الحاصلة ما بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله إثر عملية مجدل شمس في الجولان المحتل يوم السبت الماضي. وقد أدى التوتر إلى ارتفاع سعر النفط والذهب، وهبوط الدولار.

وعلى الجانب الآخر، ينتظر المتعاملون في الأسواق ما ستفضي إليه اجتماعات البنوك المركزية في كل من اليابان والولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا، في ما يتعلق باتجاهات أسعار الفائدة. وبدأت أسعار النفط الخام في التداول هذا الأسبوع بمكاسب، حيث أثار الهجوم الصاروخي على مرتفعات الجولان المحاذي من تصاعد الصراع في الشرق الأوسط. ووفق بيانات «بلومبيرغ» الاثنين، ارتفع خام برنت في عقود سبتمبر/أيلول في التعاملات المبكرة إلى 81,26 دولاراً بينما كسب 6 سنتات في العقود الفورية مرتفعاً إلى 77,22 دولاراً.

وتعاني أسعار النفط في الوقت الحاضر أزمة الاقتصاد الصيني واحتمالات فوز دونالد ترامب في الانتخابات الأميركية المقبلة في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني. وكلا العاملين يؤثران على الطلب العالمي على النفط الذي يحرك الأسعار. فعلى الصعيد الصيني تخفض أزمة النمو الاقتصادي الطلب العالمي على النفط باعتبارها أكبر مستهلك، وعلى صعيد الانتخابات يهدد احتمال فوز ترامب بارتفاع حجم الإنتاج الأميركي من خامات البترول الصخري. ومن ثم تجذب هذه العوامل أسعار النفط إلى أدنى على الرغم من اضطرابات الشرق الأوسط التي تدفع الأسعار صعوداً، ما يحول دون صدمات سعرية خلال الفترة الحالية.

وقال فيفيك دار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي لـ«بلومبيرغ»: «لقد أثرت المخاوف بشأن الاقتصاد الصيني على نطاق واسع على أسعار سلع الطاقة»، «لكن المخاوف المتعلقة بالطلب من المرجح أن تفسح المجال أمام المخاطر الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط في وقت مبكر من هذا الأسبوع.» ويوم السبت، أدى هجوم صاروخي على مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل إلى مقتل أكثر من عشرة أشخاص. ونفى حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، لكن الحكومة الإسرائيلية هددت بالانتقام وتصعيد الحرب ضد لبنان، مما أثار الجولة الأخيرة من المخاوف من التصعيد وقال توشيتاكا تازاوا المحلل في فوجيتومي سيكيوريتيز لوكالة «رويترز» في وقت سابق الاثنين، «المخاوف بشأن

التصعيد الإسرائيلي مع لبنان يزيد من حالة عدم اليقين

تصاعد التوترات في الشرق الأوسط دفعت إلى عمليات شراء جديدة، لكن المكاسب كانت محدودة بسبب المخاوف المستمرة من ضعف الطلب في الصين». وصباح الاثنين، استفاقت أسواق الذهب على ارتفاع مع تصاعد حدة التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط، بينما تحول التركيز إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بشأن السياسة النقدية والمقرر انعقاده خلال اليومين المقبلين. وصعد الذهب في المعاملات الفورية 0,2% إلى 2390,88 دولاراً للأوقية (الأونصة)، وزادت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,3% إلى 2389,10 دولاراً. فيما ارتفع الين الياباني، صباح الاثنين، بنسبة 0,08% ليعوض انخفاضات سابقة، إذ أدى تصاعد حدة التوتر في الشرق الأوسط إلى زيادة الطلب على العملة اليابانية باعتبارها ملاذاً آمناً. وتراجع مؤشر الدولار الذي يقيس العملة مقابل الين واليورو والجنيه الإسترليني وست عملات رئيسية أخرى بنسبة 0,19% إلى 104,17 نقطة. كذا، من المقرر أن تجتمع البنوك المركزية الكبرى في طوكيو وواشنطن يوم الأربعاء وفي لندن يوم الخميس، حيث يكافح المتعاملون لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان بنك اليابان سيرفع أسعار الفائدة ومتى وبأي قدر سيقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنكلترا بخفضها.

ويسجل محافظ البنك المركزي الياباني كازو أويدا رقماً قياسياً شخصياً لعدم الإدلاء بأي تعليقات عامة قبل اجتماع السياسة، كما أظهرت أحدث البيانات الاقتصادية تسارع التضخم، ولكن إنفاق المستهلكين كان مخيباً للآمال. وسوف يبحث المستثمرون في إعلان السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الفيدرالي وتصريحات رئيسه جيروم باول يوم الأربعاء عن أي شيء يدعم التوقعات بأول خفض لأسعار الفائدة في سبتمبر/أيلول.

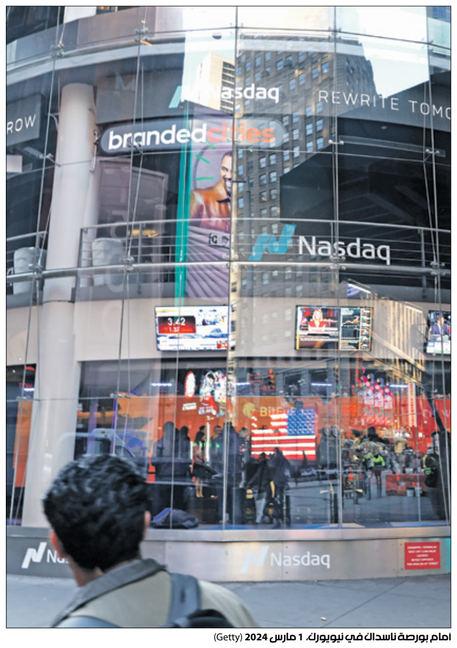

أمام بورصة ناسداك في نيويورك، 1 مارس 2024 (Getty)

هبوط الأرباح يُحبط أسهم السيارات

نيويورك - **العربي الجديد**

تشهد شركات السيارات الكبرى تحديات واسعة النطاق خلال مسار التحول نحو الكهرباء، حيث تراجعت أسهم فورد وجنرال موتورز وتسلا وسط دلائل متزايدة على ضغوط ترتبط بالأرباح، تضاف إلى التغييرات المكلفة نحو صناعة السيارات الكهربائية. فقد هبط سهم شركة تسلا بأكثر من 12% منتصف الأسبوع الماضي، بعدما قدم الرئيس التنفيذي، إيلون ماسك، تفاصيل ضئيلة عن مبادرة شركته الخاصة بالسيارات ذاتية القيادة، ليسجل أكبر خسارة يومية في أربع سنوات بقيمة 97 مليار دولار من قيمتها السوقية، وفق قناة «سي إن بي سي». وأفادت الشركة بأن إيراداتها تراجعت 7% في الربع الأول من العام الحالي في مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. كذا، تراجع سهم شركة فورد الأميركية للسيارات، الخميس الماضي، بعدما أعلنت أن أرباحها التشغيلية هبطت إلى 2,8 مليار دولار، بانخفاض 26% عن الربع الثاني من عام 2023. إثر ذلك، سجلت أسهم الشركة، وفق «رويترز» أعنف هبوط منذ الأزمة المالية العالمية في 2009، بنسبة 16,85%. وأيضاً، تراجع سهم جنرال موتورز بنسبة 6% في أكبر خسارة يومية له في عام ونصف العام، على الرغم من نتائج الربع الثاني القوية وتوقعات أرباح سنوية أعلى. وقالت «سي أن بي سي»، إن سبب انخفاض السهم رغم النتائج الإيجابية يعزى إلى مخاوف المستثمرين من أن قوة أرباح شركة صناعة السيارات قد بلغت ذروتها، وأن «الأوقات الجيدة لن تدوم». ويوم الخميس الماضي، تراجع قطاع السيارات في أوروبا 1,7% متأثراً بهبوط سهم شركة ستيلانتس 8,7%، بعد أن سجلت شركة صناعة السيارات نتائج أسوأ من المتوقع في النصف الأول. وتشرح «وول ستريت جورنال» أن حدة المخاوف ازدادت بين مستثمري السيارات، حيث إن القوة السعرية القوية التي تمتعت بها شركات صناعة السيارات في عصر الوباء تتلاشى ببطء. ولسنوات عديدة، كانت شركات السيارات تؤكد أنها مستعدة للتحول إلى شركات تكنولوجيا، مع خطط لتحويل السيارات إلى مركبات ذكية تعمل بالبطاريات. وقد أدت هذه الطموحات، إلى جانب سلسلة غير مسبوقة من الربحية التي تغذيها أسعار قوية، إلى رفع أسعار الأسهم. ولكن حماسة وول ستريت لهذه الرؤية خفت، حيث لم يرتفع الطلب على السيارات الكهربائية في الولايات المتحدة بالقدر المتوقع. والآن، ومع ظهور علامات تشير إلى أن الأسعار تفقد زخمها مع صراع مشتري السيارات الأميركيين مع أسعار الفائدة المرتفعة، يبحث المستثمرون عن أسباب للبقاء. وقال المدير الإداري لشركة استشارات السيارات بيريلز ستراتيجي أدفايزرز، مارتن فرينش، لـ «وول ستريت جورنال»: «الشعور السائد في صناعة السيارات هو أن الأوقات الجيدة لا يمكن أن تستمر».

وحاول الرؤساء التنفيذيون لشركات السيارات إقناع وول ستريت بالنظر إلى ما هو أبعد من نقاط الضعف الناشئة في عملياتهم الحالية من أجل التركيز على وعود رهاناتهم المستقبلية. وسبق لشركات صناعة السيارات أن روجت عمليات تجديد جريئة، ولكنها سرعان ما تلاشت وعادت إلى جذورها الصناعية منخفضة الهامش.

حماسة المستثمرين لقطاع السيارات تتلاشى في الأسواق

معرض نيويورك للسيارات، 27 مارس 2024 (Getty)

أخبار في صور

انخفاض استخدام الطاقة الشمسية في ألمانيا

تركيب الألواح الشمسية في ألمانيا، 6 إبريل 2023 (Getty)

أعلن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني، أمس الاثنين، عن انخفاض وتيرة التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في ألمانيا. وذكر المكتب أن إنتاج وحدات الطاقة الشمسية تراجع بنسبة 52,8% محلياً في الربع الأول من العام الحالي على أساس سنوي، كما انخفضت الواردات الألمانية من الصين في هذا القطاع بشكل كبير، حيث نزلت بمقدار الثلثين عقب خمسة أشهر من العام الحالي، مقارنة بنفس الفترة الزمنية من العام الماضي. ورغم انخفاض أنظمة الطاقة الشمسية الجديدة، فإن المخزون آخذ في النمو في إبريل/ نيسان 2024، حيث تم تركيب 3,4 ملايين نظام بإنتاج اسمي يبلغ 81 ألفاً و500 ميغاوات. ويمثل ذلك زيادة في الأنظمة بنسبة 30% تقريباً مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، بينما زادت القدرة الإنتاجية للأنظمة المركبة بنسبة 20,5%.

تراجع العملة الإثيوبية إثر تخفيف القيود

أعلن البنك المركزي الإثيوبي، أمس الاثنين، أنه سيخفف القيود على نظام الصرف الأجنبي، في خطوة أدت إلى تراجع العملة المحلية بحوالى 30%. وذكر بنك إثيوبيا التجاري في بيان نُشر على «إكس» أنه يتم شراء الدولار بـ74,73 بيراً وبيعه بـ76,23. وبلغ سعر الشراء الجمعة 57,48 وسعر البيع 58,64. تم الكشف عن الخطوة فيما تنتظر الدولة التي تعاني أزمة ديون عميقة اتفاقا بمئات مليارات الدولارات للحصول على تمويل ضروري من صندوق النقد الدولي بعد مفاوضات صعبة ومطوّلة. وسرت تكهّنات واسعة بأنه سيتبعَ على إثيوبيا حيث تسيطر الدولة على الاقتصاد بشكل كبير، تخفيض قيمة عملتها (البير) كشرط للحصول على دعم صندوق النقد الدولي. وأعلن البنك الوطني الإثيوبي عن سلسلة إصلاحات مرتبطة بالصرف الأجنبي قال إنها تشمل «تغييرات جديدة كبيرة في السياسات».

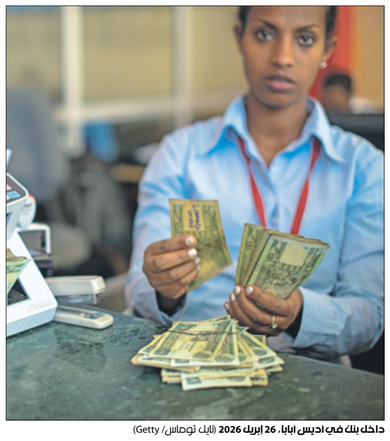

داخل بنك في أديس أبابا، 26 إبريل 2026 (إيلين توماس/ Getty)

استراتيجية تركية لجذب الاستثمارات

سوق في إزمير، 8 يونيو 2024 (بيركان سيتيبي/ الأناضول)

نشر مكتب الاستثمار التابع للرئاسة التركية وثيقة استراتيجية البلاد المتعلقة بجذب الاستثمارات الدولية المباشرة للفترة (2024-2028). وجرى إعداد الوثيقة بغرض رسم الإطار العام لسياسة تركيا في هذا المجال وتوجيهها. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في زيادة حصة تركيا من كعكة الاستثمارات الدولية المباشرة من خلال مشاريع نوعية، ورفعها إلى 1,5% بحلول عام 2028. كما تهدف تركيا إلى الحصول على حصة تبلغ 12% من تدفقات هذه الاستثمارات القادمة إلى منطقتها التنافسية الواسعة بحلول 2028.

ونشرت الجريدة الرسمية التعميم المتعلق باستراتيجية تركيا بشأن الاستثمارات الدولية المباشرة، وجاء فيها أن تركيا تسهل وصول الشركات إلى الأسواق العالمية، كما توفر أيضاً القوى العاملة المؤهلة التي تحتاجها الشركات وتدعم القدرة التنافسية لجميع القطاعات.